الباحث بهذه المسلّمة التي يُعْمِلها في نقد التراث ومحصّلها أن النحو أشمل من الإعراب بمقتضى وجود ألسنة لا إعراب فيها وتتضمن رغم ذلك نحوا [1].

وممّا يدلّ أيضا على هذا التأثير الخفي للسانيات المقارنة عدم الاقتصار في مناقشة النحاة العرب على العربية والاستناد إلى تصوّر للنحو يشمل كلّ الألسنة والدعوة إلى تأمّل صحّة ذلك في لسان آخر لا تعرفه [2] مع غياب أي نزعة تمجيدية للعربية على غيرها من الألسنة على غرار بعض المؤلّفات المعاصرة له.

ولعلّ من مظاهر هذا التأثير الخفي للسانيات تسليم الباحث أن الفلسفة مضرّة بدراسة النحو وأن اعتمادها مفسد لأحكامه مزيّف لقواعده وهو تأثير لا نستطيع أن نحدّد بدقّة القنوات التي أوصلته إلى إبراهيم مصطفى. ولكننا نقدّر أنه صدى من أصداء هذا العلم الوافد تلقّفها السمع وغدت فرضية معتمدة لدى المهتمين باللغة [3]. وإن كنّا نقرّ بإمكانية إرجاع هذا الموقف إلى التراث النحوي ممثّلا في أبي علي الفارسي.

ومن الباب نفسه نعدّ أيضا تسليم الباحث أن موضوع النحو الجملة وإن كانت الصياغة تتأرجح وتضطرب بحيث لا يتناول النحو الجملة مجالا وحيدا لدراسة ائتلاف الكلم، بل يهتمّ أيضا بقانون تأليف الجملة مع الجمل. ومنها أيضا قوله بضرورة الربط بين اللفظ والمعنى الذي بنى عليه رأيه في التسوية بين الفاعل والمبتدإ وهو قول نجد له جذورا في كتاب برجستراسر [4].

---

1 إحياء النحو ص 2: «وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ولها مع ذلك نحو وقواعد مفصلة تبيّن نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم».

2 المرجع السابق ص 2.

3 انظر مقال م. ص الشريف أثر اللسانيات في تجديد النظر اللغوي ص 44.

4 برجشتراسر. التطور النحوي للغة العربية ص 132.